

## تقييم أداء السياسة النقدية والمالية في الأردن والخاصة بتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين للفترة (1980-2001) (دراسة تحليلية مقارنة وقياسية لفترة ما قبل وبعد تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي)

السيد / عمار مجيد كاظم  
الجامعة المستنصرية

### المقدمة :

تعتبر الحكومة وحدة اقتصادية مهمة ، تحتاج إلى أرصدة مالية لتمويل نشاطها العام ، وهي ما يعبر عنها بالإيرادات العامة ، والتي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات مالية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة . وعلى هذا الأساس يتم الاعتماد على مصادر متعددة للإيرادات العامة والتي تختلف حسب النظام الاقتصادي السائد ومدى تقدم الدولة وكذلك نتيجة للتطور التاريخي لأنواع المختلفة من الإيرادات العامة . ويتناول علم اقتصاديات المالية العامة بصفة أساسية دراسة وتحليل السياسات المالية للحكومة المتعلقة بالإنفاق وتسمى (السياسة الانفاقية) ، وكذلك جباية الأموال وتسمى (سياسة الإيرادات الضريبية) . وبالتالي أثر السياستين سابقتي الذكر على كيفية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالأخص الآثار الاقتصادية للسياسة المالية ، وهي ما يطلق عليها تسمية وظائف المالية العامة . حيث أن هناك ثلاثة وظائف أساسية للمالية العامة ، الأولى هي وظيفة توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات وتسمى بوظيفة التخصيص . والوظيفة الثانية هي إعادة توزيع الدخل والثروة إذا كان التوزيع القائم غير مقبول في المجتمع وتسمى بوظيفة التوزيع . ثم وظيفة الاستقرار الاقتصادي التي تستهدف تحقيق مستوى عالي من العمالة ، واستقرار مستويات أسعار السلع والخدمات ، وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية ، وكل ذلك بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يعجز نظام السوق عن تقديمه (1) ، ولعل الملاحظة التي ينبغي تأكيدها أن التنمية في ظل العولمة تعني إفراغ مفهوم الدولة من معنى السيادة والقانون لتجعله في آخر الأمر رهينة لاعتبارات السوق والقائمين عليها . ومن ثم يصبح افتراض انسجام الدولة كقوة وسلطة ، والسوق كثروة ، والمجتمع كثقافة ، ليس صحيحا وان تداخلت في مضامينها وابعادها . لهذا فان النهج الذي سارت عليه العديد من البلدان النامية والمستمد من سياسات التصحيح الاقتصادي والمؤسسة على أساس النظرية الرأسمالية النيوكلاسيكية ، اقتضت من هذه البلدان تعظيم الإنتاج إلى حدود كبيرة دون مراعاة الآثار الاجتماعية الناجمة عنه ، تنفيذ سياسات مؤسسات الإقراض الدولية وبخاصة "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" . كما أن رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية اضر بمستوى المعيشة للفئات الفقيرة ، فأصبحت معه هذه البلدان تعاني من اختلالات وتشوهات عميقة في بناها المختلفة خاصة بنيانها الاجتماعي والثقافي . ومن الواضح أن تخفيف معانات الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم إلا من خلال إعادة توزيع الدخل والتي تتطلب من الحكومة التدخل وعن طريق سياساتها الضريبية والانفاقية المختلفة للقيام بوظيفتها التوزيعية ، ولكن فكرة توزيع الدخل هي فكرة لا تنسجم مع توجهات النظرية الرأسمالية النيوكلاسيكية . وتشير البرامج

المذكورة إلى أن ترشيد الطلب يقتضي تقليدياً استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية الائتمانية ، وذلك لإعادة تنظيم سياسات الاقتصاد الكلي ، أما معالجة جوانب العرض فإن برامج التغيير الهيكلي تعمل على رفع كفاءة أسواق الموارد الاقتصادية ، وقد استهدفت السياسة الاقتصادية الأردنية الاهتمام بجانب العرض والطلب منذ نهاية عقد الثمانينات ، فقد واجهت هذه السياسة التشوهات الحاصلة في جوانب الطلب من خلال ضبط السيولة النقدية وتحديد نمو العرض من النقد والسعي إلى ترشيد سعر الفائدة ، ومحاولة ضبط المستوى العام للأسعار وتوجيه الإنفاق العام ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات العامة . ولقد انصب الاهتمام بشأن إمكانات العرض من خلال آليات تحفيز استخدام الموارد ، ولاسيما في الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية وتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي ومحاولة تخفيض الأهمية النسبية للدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي . وعلى الرغم من أن المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي تشير إلى أن هذه البرامج قد حققت أهدافها فيما يتعلق بمستوى الاستثمار ومعدلات التضخم وعجز الحساب الجاري على وفق منهجية "ما قبل وما بعد برامج التصحيح" ، إلا أن هذا المنهج لا يوضح فيما إذا كان تحقيق هذه الأهداف نابعا من استخدام الأدوات التي يتطلبها جانب الطلب أو جانب العرض أو أن تلك الأهداف قد تحققت من جراء أسباب أخرى ، ولقد ظهر إلى الوجود وعلى صعيد البلدان النامية المطبقة لسياسات التصحيح الاقتصادي ومنها الأردن وجهتي نظر متناقضتين في الطروحات ، الأولى وتعتبر امتدادا لطروحات التنمية التقليدية والتي ظهرت مع بدايات حركات التحرر من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية والمفسرة لحالة التخلف بنظريات التبعية والاستعمار والتي نجدها بشكل خاص في أدبيات التيارات الماركسية والقومية . وتتخلص حلولها التنموية بانتهاج سياسات التخطيط المركزي مع اعتبار أي دعوة لتطبيق الاقتصاد الرأسمالي الحر تراجعا عن النهج الوطني ، وعودة للاستعمار من جديد . أما الطروحات الثانية فتعتبر سياسات التصحيح الاقتصادي هي المنقذ لاقتصاداتها لأنها وباختصار تقربها من سريان قوانين السوق التلقائية عليها ، وبالتالي إمكانية ربطها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وهو ما تبغيه هذه الطروحات .

## هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقييم أداء السياسة النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلى وجه الخصوص بمعالجة التضخم والبطالة ، وكذلك تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1980-2001) ، والتي شهدت خلال العقد الثاني من هذه الفترة تطبيق برامج التكيف الهيكلي حيث بدأ العمل بها ابتداءً من العام 1992 . لذا فقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين : الأولى هي الفترة (1980-1990) ، والثانية هي الفترة (1991-2001) ، لكي تتم المقارنة بين الفترة الثانية والتي شهدت تطبيق البرامج المذكورة والفترة الأولى .

## مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ما هو دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم والبطالة ، وفي تحقيق النمو الاقتصادي لفترة ما قبل وبعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي في الأردن .
- هل توجد علاقة قياسية ما بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأردن .
- هل توجد علاقة قياسية ما بين معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي ومعدل التضخم .

## فرضية الدراسة

ظهرت عدة طروحات ونظريات لدراسة وتحليل العلاقات ما بين المتغيرات والظواهر الاقتصادية المختلفة والتي هي في معظمها تتناول تجارب اقتصادات متقدمة ومستخدمة في ذلك كافة الأدوات الإحصائية والقياسية لقياس هذه العلاقات للتيقن من وجودها ، وان من مهمة الباحث تقصي مدا صدافية تلك العلاقات المتصلة بمشكلة وموضوع البحث مع استخدام نفس الأدوات المذكورة ، وخصوصا أنها تتناول ظواهر ومتغيرات اقتصادية في اقتصاد نامي كالأردن .

## الفصل الأول

### تقييم أداء السياسة النقدية والمالية في الأردن والخاصة بمعالجة التضخم والبطالة وتحقيق النمو الاقتصادي للفترة (1980-2001)

تأثر الاقتصاد الأردني بتراجع أسعار النفط الذي بدأ اعتبارا من العام 1983 ، نتيجة انخفاض مستوى الطلب العالمي عليه والذي انعكس سلبا في اتجاهين ، كان الأول على مقدار المساعدات الخارجية وبخاصة العربية منها للأردن ، فبينما كانت نسبة مساهمة المساعدات الخارجية إلى مجمل الإيرادات المحلية (75%) عام 1980 هبطت إلى (25%) عام 1984 ، وبقيت في ذلك المعدل حتى عام 1988 . و أما الاتجاه السلبي الثاني فتمثل بانخفاض تحويلات العاملين الأردنيين العاملين في الخارج ، ويظهر ذلك ، تراجع نسبة مساهمة تحويلات العاملين والحوالات من دون مقابل في تمويل المدفوعات الجارية ضمن ميزان المدفوعات للمدة من (1984-1988) ، فبينما كانت النسبة تبلغ (58%) عام 1979 ، انخفضت إلى (46%) عام 1984 ، والى (38%) عام 1988<sup>(٢)</sup> . من هنا بدأ الاقتصاد الأردني مرحلة من الركود استمرت من العام 1984 إلى العام 1988 وتمثلت بما يأتي<sup>(٣)</sup> :

- انخفاض الطلب على الأيدي العاملة الأردنية ، ومنافسة القوى العاملة غير المحلية لها فقد بلغت نسبة العمالة الوافدة في عام 1980 (9.2%) من إجمالي القوى العاملة في الأردن ، وارتفعت في عام 1984 حوالي (33%) من حجم العمالة الكلية في الأردن ، فظهرت نسبة البطالة واضحة ، وارتفعت بشكل متسارع وملفت للنظر ، في حين لم تتجاوز (3.5%) من حجم القوى العاملة الأردنية عام 1979 ثم ارتفعت إلى (8%) عام 1982 والى (14.8%) عام 1987 .

- انخفاض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ففي حين بلغ هذا المعدل للمدة السابقة من (1976-1983) (8.3%) بالمتوسط تقريبا ، انخفض إلى (5.5%) عام 1984 ، وتوالى ذلك الانخفاض ليحقق معدلات نمو سالبة في العامين 1988 ، 1989 وهما (-1.8%) ، (-) ، (13.4%) على التوالي . وهكذا نجد أن متوسط معدل النمو للمدة من (1984-1988) بلغ فقط (3.2%) ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الانخفاض في معدلات النمو لم يكن بسبب تراجع مستوى كل من المساعدات الخارجية ، وتحويلات العاملين في الخارج فقط ، وإنما يعود السبب في ذلك أيضا إلى عوامل داخلية حددتها طبيعة الاقتصاد الأردني ، مثل ندرة الموارد الطبيعية ، وانخفاض معدلات التراكم الرأسمالي ، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي .

- ارتفاع معدلات المديونية الخارجية ، إذ اعتمد الاقتصاد الأردني خلال هذه المدة من (1984-1988) على التوسع في الاقتراض الخارجي لتمويل عمليات التنمية ، بسبب قصور المدخرات المحلية عن تلبية حاجات الاستثمار ، وبسبب تراجع حجم المساعدات والتحويلات ،

وهذا ما تدل عليه نسبة رصيد الدين العام القائم إلى إجمالي الناتج المحلي ، إذ نجد أن تلك النسبة بلغت (32.7%) عام 1980 ، وارتفعت لتصل إلى (52%) عام 1985 ، وإلى (171.7%) عام 1988 ، وإلى (225.1%) من إجمالي الناتج عام 1989 .

- تراجع احتياطات المملكة من العملات الأجنبية . إذ أنه في مقابل مواجهة النفقات اللازمة التي عجزت الإيرادات المحلية عن الإيفاء بها ، اضطرت الحكومة إلى استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية ، لتغطية العجز وتقليص الفجوة التي أحدثتها تراجع المساعدات وحوالات العاملين داخل الموازنة العامة ، وعليه فقد بدأ الاحتياطي من تلك العملات يشهد انخفاضا ملحوظا ، ف فيما بلغ (408.5) مليون دينار عام 1983 ، انخفض إلى (387.5) مليون دينار عام 1984 ، وتواصل ذلك الانخفاض ، حتى بلغ عام 1988 (218.5) مليون دينار ، هذا بحسب ما ورد في الحسابات المعلنة للبنك المركزي الأردني ، علما أن بعض المصادر الدولية أشارت إلى أن حجم الاحتياطي بلغ في عام 1988 ما قيمته (55.9) مليون دينار أردني فقط . وهكذا كان لا بد من أن تفضي عملية تراكم الاتجاهات السلبية التي بدأت من مطلع العام 1984 إلى حدوث أزمة اقتصادية ، وبالفعل حدثت ما سميت بأزمة 1989/1988 الاقتصادية التي من أبرز مؤشرات انخفاض مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني إلى ما قيمته (52) مليون دينار في نهاية عام 1988 ، وارتفاع معدل التضخم من (7%) في أواخر عام 1988 إلى (26%) مع بداية عام 1989 ، وانخفاض سعر صرف الدينار تجاه الدولار بنسبة (34.7%) عام 1989 . ولم يكن أمام الأردن والحالة هذه سوى تعويم أسعار صرف الدينار بقصد دفع الاقتصاد ؛ ليتناسب مع الوضع الحقيقي الناتج عن التراجع الكبير في احتياطات العملات الأجنبية ، وتبع ذلك انتهاج سياسات مالية ونقدية تقييدية استهدفت الحد من الإنفاق الحكومي وضبط التوسع النقدي ، والسعي إلى تمويل الإنفاق الحكومي من المصادر المحلية عن طريق زيادة معدلات الضريبة ، وإلغاء سياسة الحماية الاغلاقية ، ومنع الاستيراد لبعض السلع بهدف الحد من استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية<sup>(4)</sup> . ومع ذلك فإن تفاقم مشكلة المديونية ووصول مرحلة العجز والتوقف عن تسوية مستحقات الديون الخارجية ، وغدو التراجع اتجاها سائدا لفعالية النشاط الاقتصادي ، لم يجعل أمام الأردن من خيار سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدته في التعامل مع الدائنين الخارجيين ، من حكومات ، ومصارف ، ومؤسسات دولية من أجل إعادة جدولة ديونه على وفق شروط ميسرة\* ، فجاء برنامج التصحيح الاقتصادي متوسط الأجل للمدة من (1989-1993) متضمنا حزمة إجراءات تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني بشكل جذري ، غير أن ظروف (أزمة الخليج) وما نتج عنها من مقاطعة عربية للأردن تمثلت بتشديد الرقابة على ميناء العقبة ، ومراكز الحدود حال دون السير على وفق ذلك البرنامج ، وأدى إلى توقفه تماما<sup>(5)</sup> . ومع ذلك فقد تبنت الحكومة حزمة من الإجراءات هدفت إلى تحقيق الاستقرار النقدي وإلى تخفيض عجز الموازنة من خلال زيادة العوائد الضريبية وتقييد كل من الإنفاق العام وحركة الائتمان المصرفي ، والاستيرادات . وساعد في نجاح هذه الإجراءات نسبيا تدفق عوائد ومدخرات الأردنيين العاملين في الخارج اثر عودتهم على خلفية نتائج (أزمة الخليج) ، الأمر الذي دفع إلى تنشيط الطلب الكلي ، وبخاصة الطلب على خدمات قطاعات الإنشاءات والنقل والزراعة . ولكن بقيت مشكلة المديونية الخارجية تمثل عامل ضغط نحو الاتجاه للمؤسسات الدولية لإيجاد حلول لها ، وعليه جرى اتفاق في تشرين أول 1991 بين الحكومة الأردنية وصندوق النقد الدولي على الاستمرار في عملية التصحيح الاقتصادي ، وتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج بتحقيق نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وتخفيض عجز

الموازنة العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من خلال ضبط النفقات العامة وزيادة الإيرادات المحلية للزيادة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وتحديد نسبة التوسع النقدي بما لا يزيد عن (9%) سنويا ، وتخفيض نسبة النمو السنوي للتسهيلات المصرفية المقدمة للحكومة في مقابل زيادة تلك النسبة للقطاع الخاص ، وتخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات قبل المساعدات ، فضلا عن إضفاء البرنامج المذكور مشكلتي الفقر والبطالة اهتماما كبيرا من خلال تقديم القروض للصناعات الصغيرة والحرف اليدوية وذلك من خلال المؤسسات المالية المتخصصة<sup>(٦)</sup> : ولتحقيق الأهداف السابقة الذكر وضع البرنامج حزمة من السياسات والإجراءات تتلخص بتحرير أسعار الفائدة وإتباع سياسة مرنة لإدارة أسعار الصرف ، وإعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار ، ومراجعة سياسات الإصلاح الزراعي ، وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص ، وفي مجال الإصلاح المالي طالب البرنامج إعادة النظر بهيكل الضريبة وسياساتها ، وتخفيض حجم المديونية من خلال مفاوضات الدين بالمساعدات وبحقوق راس المال ، مع السعي لتخفيض أعباء المديونية نسبة إلى الصادرات الوطنية<sup>(٧)</sup> . واستكمالاً لمتطلبات المرحلة السياسية وتحت شعارات تحرير الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي كان لابد للأردن من الانخراط في سياسات التكيف ، فتم البدء بمباحثات السلام مع (الكيان الصهيوني) وبدأ التحضير للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وبدأت الخطوات تسعى باتجاه (الخصخصة) وتشجيع المبادرة الفردية ، والتحرك نحو اقتصاد السوق ، فأعدت الحكومة النظر بجدوى ملكيتها لعدد من مؤسساتها الاقتصادية الحيوية ، مثل مديرية البترول في سلطة المصادر الطبيعية ، ومؤسسة النقل العام ، ومؤسسة السكك الحديدية ، والملكية الأردنية للطيران ، ومؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وشركة مصفاة البترول ، وسلطة الكهرباء الأردنية<sup>(٨)</sup> . وبصورة عامة فقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي اعتماد الأردن مع بعض الدول العربية الأخرى مثل "مصر ، المغرب ، تونس ، الجزائر ، وموريتانيا" تطبيق سياسات برامج التصحيح الاقتصادي ، وقد بدأت تظهر من جراء ذلك بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة وخاصة بالنسبة لأوضاع الفقر ، ومن هذه الآثار<sup>(٩)</sup> :

-اعتماد الاقتصادات المذكورة قدرا من الليبرالية الاقتصادية على الأفكار التي جاءت بها النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، وتشير المتضمنات الاقتصادية لهذه النظرية إلى توزيع الموارد على وفق فرصة التكاليف البديلة وان تتساوى عواندها "أسعارها السوقية" مع قيمة ناتجها الحدي ، وبذلك فإن حجم العمل الفائض عن ذلك المعدل من التساوي لن يحصل على دخل "أجور" وفي ظل هذه المقاربة الاقتصادية فإن الأهمية النسبية للفقر تأخذ بالتزايد .

-ستؤدي التغيرات الهيكلية في إطار الإصلاحات الاقتصادية المؤدية إلى "مزايا السوق" إلى تحقيق فائض أكبر من العمل مقارنة بالأوضاع السابقة على التغيرات المذكورة ، ويغلب على هذا الفائض العمل غير الماهر ، مما يعني أن عرض العمل المذكور سيأخذ بالارتفاع في المدى القصير في أقل تقدير ، ويزيد من الأفراد الذين لا يحصلون على دخل مناسب والمتطلبات من الحاجات الأساسية .

-ترتب على سيادة برامج الإصلاح الاقتصادي التخلي عن أساليب الدعم السعري سواء حاليا أم في إطار برنامج زمني ذي مديات قصيرة أو متوسطة في أفضل الحالات ، وذلك من أجل الوصول إلى أوضاع الكفاءة الاقتصادية والتنافسية المؤدية إلى تحرير التجارة الخارجية ، وهو الأمر الذي سترتب عليه ارتفاع التكاليف النسبية للسلع المكونة للحاجات الأساسية مثل الغذاء ، ومن ثم يرفع أسعارها في السوق العالمية ، وبالنظر إلى أن معظم الدول العربية تعد مستوردة للغذاء ،

فان الدخول الحقيقية للفئات منخفضة الدخل ستأخذ بالانخفاض ، مما يقرب عددا متزايدا من أفراد المجتمع العربي من " خط الفقر " .

-إن إعادة صياغة إدارة الطلب باتجاه خفض الإنفاق الذي أوصت به برامج التثبيت والتكيف وذلك للتحكم بمتضمنات التضخم ، سيؤدي بصورة أو أخرى إلى خفض فرص التشغيل للموارد الاقتصادية ، ويترتب عليه تزايد أوضاع الفقر ، خاصة في أوساط الدخل المنخفض . ولعل الملاحظة التي ينبغي تأكيدها أن التنمية في ظل العولمة تعني إفراغ مفهوم الدولة من معنى السيادة والقانون لتجعله في آخر الأمر رهينة لاعتبارات السوق والقائمين عليها . ومن ثم يصبح افتراض انسجام الدولة كقوة وسلطة ، والسوق كثروة ، والمجتمع كثقافة ، ليس صحيحا وان تداخلت في مضامينها و أبعادها . لهذا فان النهج الذي سارت عليه العديد من البلدان النامية والمستمد من سياسات التصحيح الاقتصادي والمؤسسة على أساس النظرية الرأسمالية النيوكلاسيكية ، اقتضت من هذه البلدان تعظيم الإنتاج إلى حدود كبيرة دون مراعاة الآثار الاجتماعية الناجمة عنه ، تنفيذ سياسات مؤسسات الإقراض الدولية وبخاصة "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" . كما أن رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية اضر بمستوى المعيشة للفئات الفقيرة ، فأصبحت معه هذه البلدان تعاني من اختلالات وتشوهات عميقة في بنائها المختلفة خاصة بنيانها الاجتماعي والثقافي . ومن الواضح أن تخفيف معانات الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم إلا من خلال إعادة توزيع الدخل والتي تتطلب من الحكومة التدخل وعن طريق سياساتها الضريبية والإنفاقية المختلفة للقيام بوظيفتها التوزيعية ، ولكن فكرة توزيع الدخل هي فكرة لا تنسجم مع توجهات النظرية الرأسمالية النيوكلاسيكية . وتقدم لنا تجربة الأردن نموذجا لارتفاع معدلات الفقر ، فقد ارتفع معدل الفقر في الأردن بحسب تقديرات "الاسكوا" إلى (23.15%) من السكان عام 1992<sup>(١١)</sup> .

#### أولا : مشكلة البطالة

طبقا للتعريف الذي اعتمده المؤتمر الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل الذي عقد في جنيف في أكتوبر سنة 1982 ، و أقرته فيما بعد منظمة العمل الدولية في الدورة واحد وسبعون لمؤتمر العمل الدولي : فان البطالة تشمل كافة الأشخاص اللذين هم في سن العمل ، وراغبين في العمل وباحثين عن عمل ولكنهم لا يجدون عمل ، وذلك خلال فترة الإسناد وهي تلك الفترة التي تقاس بها البطالة وعادة ما تكون أسبوع أو أسبوعين<sup>(١١)</sup> . وعلى صعيد الاقتصاد الأردني ، يعاني سوق العمل هناك من مشكلة أو ظاهرة البطالة ، حيث أصبحت هما يورق الوطن بأكمله ، وقضية اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد إنسانية . وتمثلت البطالة في الأردن في عدم تمكن الاقتصاد من خلق فرص العمل اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، وذلك نتيجة لتفاعل عوامل داخلية وخارجية أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في جانبي طلب القوى العاملة وعرضها منذ منتصف الثمانينات . وتتضمن العوامل الداخلية للبطالة بتباطؤ النشاط الاقتصادي ، وارتفاع معدلات النمو السكاني ، وزيادة مخرجات النظام التعليمي ، وتدفق العمالة الوافدة إلى الأردن. أما العوامل الخارجية فتتضمن الركود الاقتصادي في الأردن وباقي المنطقة العربية في بداية عقد الثمانينات ، وتراجع الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية ، وأثار (حرب الخليج الثانية) وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الأردني<sup>(١٢)</sup> .

وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة العديد من السياسات والإجراءات والآليات بهدف الحد من مشكلة البطالة والتغلب عليها والتخفيف من أثارها ، إلا أن هذه المشكلة ما زالت قائمة ،

وتتضارب تقديرات نسبة البطالة وحجمها في سوق العمل الأردني حسب الجهات التي تعد تلك التقديرات . وحسب التقديرات الرسمية لمعدلات البطالة للسكان الذين تصل أعمارهم إلى 15 سنة فأكثر خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ، والذي يشير إليها الجدول -1- ، حيث يلاحظ أن معدل البطالة ارتفع من (3.9%) عام 1980 إلى (10.3%) عام 1989 ، وقفزت إلى (18.8%) عام 1991 ، ثم انخفضت إلى (13.2%) عام 1997 ، وارتفعت إلى (14.5%) عام 2001 . وبشكل عام يلاحظ أن هناك ارتفاعا في معدلات البطالة في متوسط الفترة الثانية عما كان عليه في متوسط الفترة الأولى حيث أصبح (15.41%) بعدما كان (9.41%)<sup>(١٣)</sup> ، حيث شهدت الفترة الأولى مرحلة الركود الاقتصادي 1984-1988 والتي تسببت من ضمن ما سببته من نتائج كما تم تفصيله سابقا في انخفاض الطلب على الأيدي العاملة فضلا عن منافسة القوى العاملة غير المحلية لها ، لكي تصل نسبة البطالة في عام 1987 إلى (14.8%) . أما الفترة الثانية من الدراسة فكان من أبرز الأحداث المفصلية التي حدثت خلالها ، العدوان الثلاثيني على العراق ، والذي أدى إلى ظهور موجة من الهجرة القسرية للأردن ، وعودة مفاجئة لما يقدر بـ (300) ألف أردني من دول الخليج وذلك خلال السنوات (1990-1992) ، حيث قدرت أعداد الأردنيين العائدين بنحو (80) ألف عامل ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير لأعداد الأردنيين الباحثين عن عمل ، حيث وصلت معدلات البطالة إلى (18.7%) من إجمالي القوى العاملة في عام 1993<sup>(١٤)</sup> . وقد تزامن ذلك مع تدفق أعداد كبيرة من العمال الوافدين للسوق المحلي ، فلقد ارتفع عدد العمال الوافدين من (2228) عاملا في عام 1975 إلى (254) ألف عامل لعام 1996 . وعلى الرغم من تركيز نسبة كبيرة من العمالة الوافدة في نشاطات لا تجد إقبالا من العمالة المحلية إلا أن جزءا منها يعمل في مجالات تقبل فيها العمالة المحلية ، وهذا عائد لأصحاب العمل ورغبتهم في تشغيل العاملين ساعات أكثر وبأجور منخفضة من أجل تحقيق مكاسب إضافية<sup>(١٥)</sup> . هذا فضلا عن التراجع الواضح في معدلات نمو الاستخدام في القطاع العام ، فبعدما كانت تشكل نسبة عدد العاملين في القطاع العام إلى عدد العاملين الكلي (51%) لعام 1988 ، شكلت ما نسبته (41.5%) في عام 1999<sup>(١٦)</sup> .

وفي ظل هذه الأوضاع أصبحت إمكانية إحداث فرص عمل جديدة في سوق العمل الأردني محدودة ، وغير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأردنيين الباحثين عن عمل . ولكن مع محاولات الحكومة معالجة الوضع الاقتصادي وتبني برامج التصحيح الاقتصادي (1992-1998) بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية ، وتعزيز القدرات الإنتاجية والذاتية للاقتصاد الأردني ، إلى جانب السعي الحثيث نحو تهيئة البيئة الاقتصادية المحلية لانطلاقة تنمية ذات أبعاد اجتماعية فعالة تشجع القطاع الخاص على تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي وتعزيز القدرة على حفز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على توليد فرص عمل جديدة<sup>(١٧)</sup> ، باتباع مجموعة من إجراءات السياسة المالية هدفت إلى زيادة الإيرادات العامة من جهة ، وخفض النفقات العامة من جهة أخرى . ففي مجال الإيرادات العامة اتجهت الإجراءات إلى تطوير الهيكل الضريبي ورفع كفاءة التحصيل وزيادة الأوعية الضريبية ، وزيادة الرسوم على الخدمات العامة . وفي مجال النفقات العامة اتجهت الإجراءات نحو تخفيض النفقات العسكرية وغير الضرورية ، وإزالة الدعم عن السلع الاستهلاكية ، وتخفيض الاستثمار الحكومي في المجالات الإنتاجية<sup>(١٨)</sup> . إلا أن هذه البرامج لم تنجح على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية تكفل توفير فرص عمل كافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الداخلين لسوق العمل سنويا .

## ثانيا : مشكلة التضخم

لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي ، وقد طبق اصطلاح التضخم بتوسع بعد الحرب العالمية الأولى ، من الزيادة غير العادية في النقود التي حدثت في وسط وشرق أوروبا وخصوصا في ألمانيا والنمسا وروسيا دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في السلع والخدمات مما يترتب عليه ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار ، أي انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد وقد استمر هذا المفهوم تحت تأثير النظرية الكمية حتى الثلاثينات ، وقد عرفته بأنه "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة" ، وانه "ينتج عن الزيادة في عرض النقود والائتمان" ، وقد ربطت هذه التعاريف بين التضخم وزيادة كمية النقود لان زيادة كمية النقود كانت ذات علاقة وثيقة بحالات التضخم التي حدثت في الماضي . أما التعريف الكنزي للتضخم والذي ترتب عن حلول الأزمة العالمية الكبرى وما صاحبها من صعوبات سياسية واجتماعية ، بأنه "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق" . إلا أن التعريف الحديث للتضخم هو "حركة صعودية للأسعار تنصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض" (١٩) .

وتعترف البلدان المتقدمة والنامية كافة بان التضخم يخل بسير النظام الاقتصادي والنقد العالمي ويضر بالتقدم الاقتصادي بالبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء . ولذلك تعد السيطرة على التضخم الدولي أمرا حيويا بالنسبة للنظام الاقتصادي والنقدي . وقد ظهرت في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي أول إعلان لقيام البلدان المتقدمة الرأسمالية باتخاذ إجراءات صارمة للحد من التضخم في أسواقها خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بفعل الأحداث العالمية وانهيار الكتلة الاشتراكية في شرق أوروبا . ولقد اتخذت في وقتها إدارة كلنتون وتحت ضغط الكونغرس الجمهوري خطوات للحد من الاستهلاك والإنفاق و إقرار الميزانية العامة بحدود دنيا من العجز . ولقد بلغت أسعار المستهلك في عام 1995 إلى (2.4%) بعد أن كانت بمتوسط قدره (6.7%) في المرحلة 1978-1987 . أما في نفس المرحلة فقد انخفض التضخم بالنسبة للبلدان النامية إلى (19.9%) بعد أن كان قد وصل إلى متوسط (27.4%) (٢٠) .

يعد الاقتصاد الأردني اقتصادا صغيرا ومنفتحا على الخارج ولم يزد عدد سكانه على وفق الإحصاء السكاني لعام 1995 عن (4.139) مليون نسمة وعلى الرغم من انفتاحه على الخارج ، فإن تأثيره في الاقتصاد العالمي يعد متواضعا (٢١) . في حين أن تأثير الاقتصاد العالمي عليه كغيره من البلدان النامية يعد كبيرا ، حيث أن التضخم المستورد \*\* يعد من الأسباب الرئيسية للتضخم الذي تعاني منه البلدان النامية عموما . حيث يلاحظ أن أرقام التضخم القائمة في البلدان النامية إنما تعكس استمرار تصديره بمعدلات عالية نسبيا من قبل البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وهذا يمثل جوهر المشكلة القائمة ، وفي حقيقة عمل اقتصاد السوق والتكافل أو الترابط الذي تنشده تلك البلدان . فلا شك أن لدى البلدان الرأسمالية المتقدمة مصالح ذاتية للإبقاء على تبعية البلدان النامية ، كما هي مستمرة في سياسات الاستهلاك دون الاستثمار المنتج ، وأبحاث وغزو الفضاء بالرغم من انتهاء الحرب الباردة ودخول العالم مرحلة الوفاق الدائم (٢٢) . ويشير "ماجدوف" و "سويزي" إلى أن حوالي (80%) من الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها المصارف المركزية في العالم الرأسمالي توجد في صورة دولارات أمريكية (٢٣) ، وفي ذلك يقول

"هابرلر" أن التضخم الأمريكي هو الذي يحكم التضخم العالمي ، وما على الدول الرأسمالية الصناعية إلا أن تتبع التضخم الأمريكي إذا أصرت على عدم تغيير أسعار صرف عملاتها . فالولايات المتحدة هي التي تصدر التضخم إلى العالم كله . ولذلك فإن السمة الهامة للتضخم العالمي هي انه تضخم مستورد أكثر منه تضخماً محلياً (٢٤) .

يشير واقع الاقتصاد الأردني قبل مدة التصحيح وخلال فترة الدراسة الأولى انه كان يشهد مرحلة من الركود الاقتصادي استمرت خلال الفترة 1984-1988 ، والتي كان من أهم نتائجها كما تم عرض بعض منه سابقاً إلى معانات الاقتصاد الأردني من اختلالات هيكلية من جراء التراجع الحقيقي في معدل النمو الاقتصادي منذ منتصف عقد الثمانينات وعجز الموازنة العامة ، وبلغ الدين العام القائم في عام 1989 ما نسبته (22.1%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، وتراجع نسبي في معدل الاستثمار رافقه تزايد متوسط الميل للاستهلاك وارتفاع المستوى العام للأسعار فقد بلغ معدل التضخم نحو (26%) عام 1989 ، والذي كان من أبرز مؤشرات أزمة 1989/1988 الاقتصادية حيث انخفض سعر صرف الدولار بنسبة (34.7%) عام 1989 ، الأمر الذي يعني أن الاقتصاد الأردني يعاني في المدة المذكورة من ضغوط الطلب يرافقه قصور في جوانب العرض \*\*\* ، وسواء أكان هذا الاختلال من جراء خطأ السياسات الاقتصادية أو ندرة الموارد ، فإن الأمر يتطلب التوجه نحو سياسات الإصلاح الاقتصادي للخروج من هذا المأزق . وتشير البرامج المذكورة إلى أن ترشيد الطلب يقتضي تقليدياً استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية الائتمانية ، وذلك لاعادة تنظيم سياسات الاقتصاد الكلي ، أما معالجة جوانب العرض فإن برامج التغيير الهيكلي تعمل على رفع كفاءة أسواق الموارد الاقتصادية ، وقد استهدفت السياسة الاقتصادية الأردنية الاهتمام بجانب العرض والطلب منذ نهاية عقد الثمانينات ، فقد واجهت هذه السياسة التشوهات الحاصلة في جوانب الطلب من خلال ضبط السيولة النقدية وتحديد نمو العرض من النقد والسعي إلى ترشيد سعر الفائدة ، ومحاولة ضبط المستوى العام للأسعار وتوجيه الإنفاق العام ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات العامة . ولقد انصب الاهتمام بشأن إمكانات العرض من خلال آليات تحفيز استخدام الموارد ، ولاسيما في الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية وتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي ومحاولة تخفيض الأهمية النسبية للدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي (٢٥) . وقد اتبعت الحكومة الأردنية مجموعة من الإجراءات والسياسات خلال الفترة الثانية من الدراسة والتي شهدت تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي تمثلت في سياسة ضبط الطلب الكلي إلى نجاحها في تخفيض معدلات التضخم من خلال تقييد الائتمان الممنوح إلى القطاعين العام والخاص "وهي سياسة نقدية" ، وقد تميزت هذه السياسة خلال سنوات برامج التصحيح الاقتصادي بالتشدد والانكماش بهدف السيطرة على التوسع النقدي من أجل كبح التضخم ، وتعزيز الاستقرار في أسعار صرف الدينار ، وإعادة بناء احتياطي العملات الأجنبية ، واستعادة التوازن الاقتصادي . أما المجموعة الثانية من الإجراءات والسياسات الخاصة بضبط الطلب الكلي فتتمثل في ترشيد الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي "وهي سياسة مالية إنفاقية" . فعلى صعيد ترشيد النفقات الاستثمارية الحكومية ، فلقد انخفضت أهميتها النسبية إلى نحو (7.6%) و(5.8%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1996 و1997 على الترتيب مقارنة بما نسبته (13%) و(11.2%) للأعوام 1986 و1987 ، ويعكس هذا الانخفاض في أهميتها النسبية إلى تراجع دور الدولة لصالح القطاع الخاص على الفرص الاستثمارية المتاحة ، إذ ارتفعت حصة الاستثمار الخاص إلى نحو (19.9%) و(18.8%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1997 و1998 مقارنة بما نسبته

(9.1%) و (12.5%) للسنوات 1986 و 1987 على الترتيب . أما على صعيد ترشيد النفقات الاستهلاكية الحكومية وبالأخص تخفيض نفقات دعم المواد الأساسية ، فقد ركزت برامج التصحيح على إزالة كافة أشكال الدعم المقدمة للسلع التموينية أو غيرها وذلك انسجاماً مع متطلبات تخفيض الإنفاق الحكومي . وفي هذا الإطار فقد قامت الحكومة ، كخطوة أولى باستخدام نظام الكوبونات ورفع أسعار بعض السلع الأساسية بشكل طفيف ، بهدف التقليل من هذه النفقات ، ونتيجة لذلك فقد انخفضت نفقات الدعم المقدمة من الحكومة إلى ما نسبته (1.2%) عام 1993 ، وإلى ما نسبته (1%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 1997 ، في حين قدرت نسبة الإنفاق على دعم السلع الغذائية بنحو (3.9%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1990<sup>(٢٦)</sup> . وقد تمخض بالفعل عن الإجراءات والسياسات سابقة الذكر ومن ملاحظة جدول -1- أن هناك انخفاضاً في معدلات التضخم في متوسط الفترة الثانية عما كان عليه في متوسط الفترة الأولى حيث أصبح (3.37%) بعدما كان (8.23%) .

وقد أجريت دراسات متعددة سواء تلك التي أجريت من خبراء محليين أو التي أجرتها المنظمات الدولية ، واستخدمت هذه الدراسات مناهج مختلفة في بعض الأحيان للوصول إلى الأهداف التي تحققت ما بعد عام 1989 سواء مقارنة بما قبله أو لتقدير التأثيرات الفعلية التي أحدثتها برامج التصحيح الاقتصادي ولاسيما في ذلك الجانب المرتبط بالاقتصادات الكلية . وعلى الرغم من أن المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي تشير إلى أن هذه البرامج قد حققت أهدافها فيما يتعلق بمستوى الاستثمار ومعدلات التضخم وعجز الحساب الجاري على وفق منهجية "ما قبل وما بعد برامج التصحيح" ، إلا أن هذا المنهج لا يوضح فيما إذا كان تحقيق هذه الأهداف نابعاً من استخدام الأدوات التي يتطلبها جانب الطلب أو جانب العرض أو أن تلك الأهداف قد تحققت من جراء أسباب أخرى ، ولاسيما أن الاقتصاد الأردني يعد اقتصاداً صغيراً ومفتوحاً على الخارج ، وأن تحويلات العاملين والمساعدات المالية تعكس آثاراً محسنة بالتأثير في قيمة اتجاه المؤشرات المذكورة ، فعلى سبيل المثال أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في مطلع عقد التسعينات قد أتى جزء منه من جراء حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي . ويعكس هذا المتغير آثاراً جزئية على باقي المؤشرات الاقتصادية ، وفي حقيقة الأمر فإن تزايد تحويلات العاملين ليس لها علاقة مباشرة ببرامج التصحيح الاقتصادي في الأردن فضلاً عن أن الاستقرار النسبي في الأسعار العالمية لكثير من المواد الخام والسلع النهائية وكذلك الركود في النشاط الاقتصادي الدولي قد ساعد على الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار في الأردن ، ومن ثم الحفاظ على معدل التضخم نسبياً<sup>(٢٧)</sup> . لقد أشارت الدراسة التي أجراها كل من "منذر الشرع" و "خالد واصف الوزني" معتمدة أسلوب ربط الأهداف بالأدوات لتحديد بعض المتغيرات الكلية واثراً السياسات التي تستهدفها برامج التصحيح في وجود علاقة طردية بين مستوى الائتمان الذي يوفره الجهاز المصرفي ومستوى الطلب الكلي ، الأمر الذي يعني فاعلية إدارة الائتمان بالتحكم في مستوى الطلب المذكور ، ولكن المشكلة تظهر في عدم تحفيز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص فيما لو استمر اعتماد سياسة انكماشية من خلال تقييد الائتمان ، وهو الأمر الذي يتعارض و أهداف البرامج بصورة عامة ويخفف من إسهام القطاع الخاص في تدفقات مكونات الناتج القومي بصورة خاصة ، كما لم تتأكد معنوية أدوات السياسة المالية ، الأمر الذي يعني عدم فاعلية هذه الأدوات "عجز الموازنة العامة و أوضاع ميزان المدفوعات ومعدل التضخم" في التأثير بمستوى الطلب الكلي في الأردن . كما لم يتأثر معدل التضخم تأثيراً معنوياً بمتغيرات السياسة النقدية والمالية خلال مدة التصحيح الاقتصادي على وفق ما أشارت إليه الدراسة

المذكورة . إذ لم يتجاوز "معامل التحديد" بين معدل التضخم والمتغيرات المذكورة عن (14%) ، الأمر الذي يؤكد أن التأثير في معدل التضخم ذو بعد هيكلي وليس نقدياً فقط ، وهذا يعني أن الاقتصاد الأردني أو أي اقتصادات أخرى قد تحقق بعضاً من أهداف برامج التصحيح الاقتصادي ولكن ليس بالضرورة أن تحقيق تلك الأهداف قد جاء من جراء تأثيرات برامج التصحيح الاقتصادي ، إنما من تأثير متغيرات اقتصادية داخلية وخارجية تحيط وتؤثر في هذه الاقتصادات (٢٨)

### ثالثاً : تراجع معدلات النمو الاقتصادي

من خلال تحليل نتائج مرحلة الركود الاقتصادي خلال فترة الدراسة الأولى وجدنا أن متوسط معدل النمو للمدة من (1984-1988) بلغ فقط (3.2%) ، حيث شهدت هذه الفترة انخفاضاً مستمراً في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، لم يكن السبب فيه تراجع مستوى كل من المساعدات الخارجية ، وتحويلات العاملين في الخارج فقط ، وإنما يعود السبب في ذلك أيضاً إلى عوامل داخلية حددتها طبيعة الاقتصاد الأردني ، مثل ندرة الموارد الطبيعية ، وانخفاض معدلات التراكم الرأسمالي ، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي .

ومن خلال الجدول -1- ، يلاحظ بشكل عام ، أن هناك تراجعاً طفيفاً في معدلات نمو الدخل المحلي الإجمالي في متوسط الفترة الثانية عما كان عليه في متوسط الفترة الأولى حيث أصبح (8.21%) بعدما كان (8.70%) . والواقع أن السنوات الثلاثة الأولى من عمر برنامج التصحيح من (1992-1998) قد أظهرت نتائج إيجابية في جوانب عديدة من أبرزها الحفاظ على معدلات تضخم معقولة ، وتحقيق معدلات نمو جيدة في الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن بحلول العام 1996 بدت حالة من التباطؤ أو التراجع في معدلات النمو الاقتصادي تسود الاقتصاد الأردني ، وقد تكون أهم الأسباب وراء هذا التباطؤ هي ما يلي :

-تراجع الصادرات وانخفاض القيمة المضافة لقطاعي الصناعات التحويلية والإنشاءات . والتي كان لها أثر في تدني نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وتأثر بقية القطاعات الاقتصادية بسبب حالة الترابط بينها وبين قطاعي الصناعات التحويلية والإنشاءات . فضلاً عن أن تخفيض حجم البروتوكول التجاري مع العراق ، والمعوقات والعراقيل التي يضعها "الكيان الصهيوني" أمام حركة الصادرات ، وعدم الاستقرار السياسي والأمني في فلسطين نتيجة تعثر وتباطؤ "عملية السلام" ، كانت كلها عوامل ساهمت في عملية التراجع (٢٩) .

-توجه برامج التصحيح الاقتصادي إلى سياسة تخفيض الاستثمارات الحكومية والتي لها آثار سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ففي المدى القصير يؤثر هذا التخفيض على سوق العمل ، فإذا تم إلغاء مشروع استثماري حكومي فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل ، وبالتالي انخفاض مستوى الاستخدام ومستوى الأجور الحقيقية ، ويعتمد ذلك على نوع الاستثمارات الملغاة ، فإذا كانت كثيفة الاستخدام لعنصر العمل لاسيما غير الماهر فإن الضرر سيكون كبيراً على الفقراء . أما إذا كانت كثيفة الاستخدام لعنصر راس المال فإن أثرها سيكون أقل على الفقراء ، أما في المدى الطويل فتخفيض الاستثمارات الحكومية يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة للفقراء وذلك من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي والاستخدام ، وتأثيره على مستوى الخدمات العامة ونوعيتها (٣٠) .

-توجه برامج التصحيح الاقتصادي إلى سياسة تخفيض النفقات الاستهلاكية وبالأخص تخفيض نفقات دعم المواد الأساسية ، حيث أدى إلغاء الدعم السعري إلى مزيد من الأتوازن الاجتماعي ، حيث انخفض معدل نمو دخل الفرد الحقيقي إلى نحو (-2.1%) و(-1.2%) خلال السنوات

(1997،1998) مقارنة مع معدل نمو حقيقي لدخل الفرد قدر في عام 1985 بنحو (4%) . كما انخفض معدل نمو استهلاك الفرد إلى نحو (2.9%) في عام 1997 مقارنة مع متوسط معدل نمو قدر بنحو (5.7%) كمتوسط للسنوات (1995-1990) <sup>(31)</sup> .

## الفصل الثاني

### قياس العلاقة بين معدلات التضخم والبطالة ونمو الدخل في الأردن للفترة (2001-1980)

#### أولا : قياس العلاقة بين معدلي التضخم والبطالة

قام الأستاذ "فلبس" في عام 1958 بدراسة العلاقة القائمة بين التوظيف ومعدلات الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1866-1957. وكانت الفكرة الأساسية التي توصل إليها ، انه خلال الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية ، بينما على العكس من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تقل معدلات الأجور النقدية وبعد ذلك قام كل من "ساملسون" و "روبرت سولو" بتطوير الفكرة ، وانتهيا إلى انه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة . ويعبر منحنى فلبس عن تلك العلاقة ، حيث يمثل معدل البطالة على المحور الأفقي ومعدل التضخم على المحور الراسي ، وكل نقطة على المنحنى تظهر معدل التضخم الذي يقترن بمعدل معين للبطالة ، ومن اتجاه المنحنى من اسفل إلى أعلى وإلى اليسار يتضح أن معدل التضخم يتزايد مع انخفاض معدل البطالة <sup>(32)</sup> . فعند الارتفاع بمستوى العمالة أي تقليل معدل البطالة يصحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية جديدة تدفع الأسعار إلى أعلى أي يزداد التضخم ومن ثم يصبح الارتفاع في معدل التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع لتخفيض معدل البطالة وهو الهدف الرئيسي في أي اقتصاد . ويوضح "فلبس" أن تلك العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة إنما تنبع من الارتباط العكسي القائم بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجر ، وذلك استنادا إلى أن التضخم يترجم الزيادة في الأجر النقدي طالما أن الأجر يتحول إلى طلب أي إلى قوة شرائية ، فكل انخفاض في معدل البطالة يترتب عليه ارتفاع في معدل زيادة الأجر ، لان الانخفاض في البطالة يعني زيادة الطلب على العمل ، وكلما اقتربنا من مستوى العمالة الكاملة ، كلما كان تأثير انخفاض البطالة على معدل زيادة الأجر أكبر ، وهذا يفسر تمثيل العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة للمنحنى ، كما أن معدل ارتفاع الأسعار أو معدل التضخم هو دالة متزايدة في معدل زيادة الأجر النقدي ، أي العلاقة بينهما طردية ، وكلاهما دالة متناقضة في معدل البطالة ، أي أن العلاقة بينهما عكسية . وهذا معناه أن هدف تخفيض البطالة لا تقتصر آثاره الإيجابية على توفير فرص العمل لأكثر عدد من الأيدي العاملة ، وإنما تمتد لتشمل تحسين ورفع مستوى الأجور إلا أن تحقق هذا الهدف له تكلفة يجب أن يتكبدها المجتمع وهي زيادة التضخم ، وهذا ما يضع قيودا على إمكانية الإمعان في تخفيض البطالة ، فلاشك أن هناك معدلا معيناً للتضخم لا يمكن قبول أعلى منه . وهذا المعدل يختلف من اقتصاد إلى آخر وفقا لمدى قدرة كل اقتصاد على تحمل أعباء التضخم <sup>(33)</sup> . ومن التحليل السابق أصبح الاقتصاديون والسياسيون على حد سواء مقتنعين بأنه بالإمكان السيطرة على مشكلتي البطالة والتضخم بدقة نسبية وذلك باستعمال مقاييس الاقتصاد الكلي من السياسات المالية والنقدية . ولكن منذ أوائل السبعينات بات من الواضح أن هذه المقاييس لا تؤدي عملها كما هو متوقع أو أنها تدار بطريقة غير صحيحة . حيث أصبحنا لا نواجه المبادلة العادية بين التضخم والبطالة فحسب بل نواجه

معدلات عالية المستوى للتضخم والبطالة في آن واحد<sup>(٣٤)</sup> ، فقد أجريت دراسة في المملكة المتحدة للسنوات 1960 إلى 1981 و أثبتت أن منحني فلبس لا يشير إلى وجود علاقة مستقرة خلال هذه الفترة ، فقد حصلت زيادة كبيرة في كل من معدل التضخم ومعدل البطالة ونفس الشيء يقال عن اقتصاديات لبلدان صناعية أخرى ، فهي الأخرى واجهت نفس الاتجاه ، رغم انه في بعض هذه الدول معدلات التضخم والبطالة كانت أدنى مما هو عليه في بريطانيا<sup>(٣٥)</sup> . وقد تم إطلاق مصطلح التضخم الركودي أي حدوث البطالة مع التضخم على هذه الظاهرة وقد تم تناولها وتفسيرها تفسيرات متعددة من قبل مدارس اقتصادية عديدة ، وتعرف على انه " نوع من تضخم التكاليف سببه ارتفاع تكاليف أجور العمال بسبب قوة تأثير النقابات العمالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة مما يؤدي إلى انتقال منحني العرض إلى اليسار دانما وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي العمالة أي ظهور البطالة بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار أي التضخم" ، وعلى الترتيب يأخذ سعر الفائدة الدور الأكبر في إحداثها بالإضافة إلى انخفاض الدخل والإنتاج القومي والعجز المستمر في موازين المدفوعات وزيادة نسب المديونية للبلدان النامية والتي تعتبر سوقا كبيرا لمنتجات الدول المتقدمة بسبب السعي الحثيث لهذه الدول في نشر ثقافة اقتصاد السوق في العالم والذي كانت نتيجته الإفقار المستمر لشعوب البلدان النامية .

وبشكل عام يلاحظ أن هناك انخفاضا في معدلات التضخم في متوسط الفترة الثانية عما كان عليه في متوسط الفترة الأولى حيث أصبح (3.37%) بعدما كان (8.23%) . كما أن برامج التصحيح الاقتصادي لم تنجح على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية تكفل توفير فرص عمل كافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الداخلين لسوق العمل سنويا ، حيث ارتفعت معدلات البطالة في متوسط الفترة الثانية عما كان عليه في متوسط الفترة الأولى ، حيث أصبحت (15.41%) بعدما كانت (9.41%) . وعلى هذا الأساس يلاحظ وجود نوع من المقايضة أو العلاقة العكسية ما بين التضخم والبطالة ، ستحاول الدراسة قياسه من خلال المعادلة الخطية التالية والتي توضح العلاقة بينهما ، وهي كالتالي :

$$I = a + b U$$

حيث I : معدل التضخم .

U : معدل البطالة .

a : الحد الثابت .

b : الميل الحدي للبطالة .

وعند تقدير المعادلة الخطية للفترة (1990-1980) وبعد حل مشكلة الارتباط الذاتي :

$$I = 9.255 - 0.057 U$$

$$(0.785) \quad (-0.060)$$

$$R^2 = 0.0006 \quad F = 0.0036 \quad D.W = 1.619$$

يلاحظ من النموذج السابق ما يلي :

-من خلال الإحصاءة (F) كان التقدير غير معنوي من الناحية الإحصائية .

-من قيمة اختبار (D.W) يلاحظ عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وبمستوى معنوية (10%) .

-من خلال إحصاء اختبار (t) يلاحظ أن قيمة الحد الثابت (a) المقدره وتساوي (9.255) غير معنوية ، وقيمة المعلمة (b) المقدره وتساوي (-0.057) غير معنوية . ولكنها تشير إلى وجود

علاقة عكسية ما بين معدل البطالة ومعدل التضخم .

من قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) يلاحظ أن (0.0006) من التغيرات الحاصلة في العامل التابع تعود إلى التغيرات الحاصلة في العامل المستقل ، وبالتالي لا توجد علاقة مباشرة ما بين معدلي البطالة والتضخم ، حيث أن كليهما كانا نتيجة لمرحلة الركود التي مر بها الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة ، والتي تعود في معظمها إلى أسباب خارجية فضلا عن الأسباب الداخلية ، وتعتبر الأخيرة عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ممثلة بقصور في جانب العرض تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية ، وانخفاض معدلات التراكم الرأسمالي ، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي فضلا عن ضغوط الطلب ، والتي تؤدي إلى الاختلالات في تيار الإنفاق النقدي والمعروض العيني ، والتي تنعكس على شكل تراجع معدل النمو الاقتصادي ، وعجز الموازنة العامة ، وتراجع نسبي في معدل الاستثمار يرافقه تزايد متوسط الميل للاستهلاك مما ينعكس على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي حدوث التضخم . أما الأسباب الخارجية فتتعلق بتراجع أسعار النفط والذي خفض من حجم المساعدات العربية للأردن فضلا عن انخفاض تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج وبالتالي انخفاض الطلب على الأيدي العاملة وتسارع الارتفاع في معدلات البطالة ، في نفس الوقت الذي ازداد فيه التضخم أيضا وبشكل كبير بسبب تراجع احتياطات الأردن من العملات الأجنبية لمواجهة النفقات اللازمة والتي عجزت الإيرادات المحلية عن الإيفاء بها لتغطية العجز في الميزانية العامة وتقليص الفجوة التي أحدثتها تراجع المساعدات وحوالات العاملين داخل الموازنة العامة والتي تكلفت بحدوث أزمة 1989/1988 الاقتصادية والتي وصل فيها معدل التضخم إلى (26%) مع بداية عام 1989 .

وعند تقدير المعادلة الخطية للفترة (1991-2001) وبعد حل مشكلة الارتباط الذاتي :

$$I = 11.930 - 0.650 U$$

$$(2.162) \quad (-1.759)$$

$$R^2 = 0.307 \quad F = 3.096 \quad D.W = 1.450$$

يلاحظ من النموذج السابق ما يلي :

من خلال الإحصاء (F) كان التقدير معنويا من الناحية الإحصائية .  
من قيمة اختبار (D.W) يلاحظ عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وبمستوى معنوية (10%) .  
من خلال إحصاء اختبار (t) يلاحظ أن قيمة الحد الثابت (a) المقدره وتساوي (11.930) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) ، وقيمة المعلمة (b) المقدره وتساوي (0.650) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%) . وتشير قيمة المعلمة أن زيادة معدل البطالة بمقدار دينار واحد يترتب عليه انخفاض معدل التضخم بمقدار (0.650) دينار أي بخمسة وستون قرشا . ومن الملاحظ بان قيمتها مرتفعة نسبيا إذ تشكل حوالي ثلثي الدينار .

من قيمة ( $R^2$ ) يلاحظ أن (30.7%) من التغيرات الحاصلة في العامل التابع تعود إلى التغيرات الحاصلة في العامل المستقل ، وبالتالي يمكن أن نحكم أن زيادة معدل البطالة له دور قليل في تخفيض التضخم ، حيث لم يكن الانخفاض في مستوى العمالة هو السبب الرئيسي في انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض القوة الشرائية وبالتالي انخفاض الأسعار . أو أن انخفاض الأسعار لم يكن هو السبب الرئيسي في انخفاض الأجور النقدية وبالتالي انخفاض القوة الشرائية أي الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الطلب على العمل أي زيادة معدل البطالة ، ولكن ومع ذلك يعد هذا مؤشرا على بداية سريان قوانين السوق التلقائية مقارنة بفترة الدراسة التي كانت تشير إلى عدم وجود علاقة أصلا . أما ما نسبته (69.3%) من التغيرات الحاصلة في العامل التابع فتعود إلى متغيرات اقتصادية أخرى داخلية وخارجية تحيط وتؤثر في الاقتصاد الأردني هي السبب في

انخفاض معدلات التضخم ، ويمكن إجمال هذه الأسباب المؤدية إلى انخفاض معدلات التضخم ، والتي هي في نفس الوقت السبب في تفاقم مشكلة البطالة ، بالعوامل الداخلية والتي تتمثل بتباطؤ النشاط الاقتصادي ، وارتفاع معدلات النمو السكاني ، وزيادة مخرجات النظام التعليمي ، وتدفق العمالة الوافدة إلى الأردن ، هذا فضلا عن التراجع الواضح في معدلات نمو الاستخدام في القطاع العام . أما العوامل الخارجية فتتضمن تراجع التضخم العالمي وعلى وجه الخصوص الأمريكي منه بفعل إدارة كلنتون في عام 1995 ، وهو تضخم ركودي في معظمه ، والذي يتولد عنه تضخما مستوردا أكثر منه تضخما محليا حيث يعد من الأسباب الرئيسية للتضخم الذي تعاني منه البلدان النامية عموما والأردن بشكل خاص الذي يعد بلدا صغيرا ومنفتحا على الخارج ، وبالتالي انخفاض معدل التضخم في الأردن . وكذلك تراجع الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية . فضلا عن النتائج السلبية التي تمخضت عنها (حرب الخليج الثانية) على الاقتصاد الأردني .

### ثانيا : قياس العلاقة بين معدلي التضخم ونمو الدخل

تعد ظاهرة التضخم في الاقتصادات العربية من أكثر الظواهر تعقيدا ، لتباين معدلاته السائدة ومرجعياته المسببة بين الاقتصادات العربية ، فالتباين في مرجعية التضخم في الاقتصادات المذكورة قد جاء من جراء محور المجموعات العربية حول سياسات اقتصادية كلية مغايرة بعضها عن البعض الآخر ، وتنعكس هذه الظاهرة في تزايد معدل الارتفاع في المستوى العام لأسعار المستهلك ، وإذا كانت مرجعية هذه الظاهرة متضمنات نقدية ، فإن الآراء المفسرة لها تستند إلى نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن المستوى العام للأسعار يعد دالة في كمية النقود ، بافتراض بقاء سرعة تداولها وحجم الناتج القومي من دون تغيير ، في حين تشير الآراء "الكثرية" إلى أن الفجوة التضخمية ترجع إلى التفاعل بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي ، وأن التشوهات الحاصلة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج هي المسؤولة عن هذه الظاهرة ، إلا أن تفسيرات من هذا النوع تعد أكثر موائمة فيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة مقارنة بنظيرتها النامية . وتشير المدرسة النقدية المعاصرة إلى أن أي سياسة مالية أو نقدية تعتمد على التوسع في الإنفاق لن تؤدي إلى زيادات ملموسة في الإنتاج السلعي بقدر ما تؤدي إلى زيادات في معدل التضخم ، في حين يرجع جزء كبير من مسببات ظاهرة التضخم في الاقتصادات العربية إلى الاختلالات الهيكلية وما ينجم عنها من انخفاض مرونة استجابة الجهاز الإنتاجي وهو الأمر الذي يؤدي إلى الاختلالات في تيار الإنفاق النقدي والمعرض العيني . وعلى وفق الاختلاف في مصادر التضخم ومرجعياته ، فقد تمت دراسة هذه الظاهرة في الاقتصادات العربية في إطار تباين سياساتها الاقتصادية ، فالدوافع المؤدية إلى الارتفاع العام للأسعار في الاقتصادات العربية التي اعتمدت إجراءات التثبيت الاقتصادي والتغير الهيكلي تختلف من دولة إلى دولة عربية أخرى . والإشكالية التي تواجه السياسات الاقتصادية تتمثل في أن الترابط يعد وثيقا بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي ، فقد أظهر التحليل الذي أجرته هذه الدراسة أن معامل التحديد المعدل كان بنسبته (25%) من التغير في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يعود إلى التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك عام 1997 ، والأخير يعكس أفضل صور التضخم في اقتصادات الدول المختلفة ، وتعاني الاقتصادات النامية من ارتفاع معدلات التضخم ، فقد تراوحت هذه المعدلات بين (24.2%-65.4%) سنويا ، رافقه معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي تراوح بين (3.7%-6.1%) سنويا خلال المدة 1975-1995 ، في حين لم تتجاوز معدلات التضخم في الاقتصادات الصناعية ما بين (2.7%-8.3%) سنويا (٣٦) .

من خلال التحليل السابق للدراسة والخاص بمشككتي التضخم والنمو الاقتصادي ، يلاحظ أن هناك انخفاضا في معدلات التضخم في متوسط الفترة الثانية عما كان عليه في متوسط الفترة الأولى ، كما أن برامج التصحيح الاقتصادي لم تنجح في تحقيق معدلات نمو اقتصادي ، حيث يلاحظ أن هناك تراجعاً طفيفاً في معدلات نمو الدخل المحلي الإجمالي في متوسط الفترة الثانية عما كان عليه في متوسط الفترة الأولى حيث أصبح (8.21%) بعدما كان (8.70%) .

وستحاول الدراسة قياس العلاقة ما بين معدلي نمو الدخل المحلي الإجمالي والتضخم والتي تشير ابتداءاً إلى وجود علاقة طردية بينهما ، من خلال المعادلة الخطية التالية ، وهي كالتالي :

$$Y = a + b I$$

حيث Y : معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي بسعر السوق .

I : معدل التضخم .

a : الحد الثابت .

b : الميل الحدي للتضخم .

وعند تقدير المعادلة الخطية للفترة (1990-1980) وبعد حل مشكلة الارتباط الذاتي :

$$Y = 5.877 + 0.043 I$$

$$(2.044) (0.206)$$

$$R^2 = 0.007 \quad F = 0.326 \quad D.W = 1.09$$

يلاحظ من النموذج السابق ما يلي :

-من خلال الإحصاءة (F) كان التقدير غير معنوي من الناحية الإحصائية .

-من قيمة اختبار (D.W) يلاحظ عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وبمستوى معنوية (10%) .

-من خلال إحصاء اختبار (t) يلاحظ أن قيمة الحد الثابت (a) المقدرة وتساوي (5.877) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) ، وقيمة المعلمة (b) المقدرة وتساوي (0.043) غير معنوية . ولكنها تشير إلى وجود علاقة طردية ما بين معدل التضخم ومعدل نمو الدخل .

-من قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) يلاحظ أن (0.007) من التغيرات الحاصلة في العامل التابع تعود إلى التغيرات الحاصلة في العامل المستقل ، وبالتالي لا توجد علاقة مباشرة ما بين معدلي النمو والتضخم ، حيث أن كليهما كانا نتيجة لمرحلة الركود التي مر بها الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة ، والتي تعود في معظمها إلى أسباب خارجية فضلاً عن الأسباب الداخلية ، كما تم توضيحه في التحليل السابق الخاص بقياس العلاقة بين معدلي التضخم والبطالة .

وعند تقدير المعادلة الخطية للفترة (2001-1991) وبعد حل مشكلة الارتباط الذاتي :

$$Y = 2.958 + 1.856 I$$

$$(0.807) (1.680)$$

$$R^2 = 0.261 \quad F = 6.824 \quad D.W = 2.266$$

يلاحظ من النموذج السابق ما يلي :

-من خلال الإحصاءة (F) كان التقدير معنوياً من الناحية الإحصائية .

-من قيمة اختبار (D.W) يلاحظ عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وبمستوى معنوية (5%) .

-من خلال إحصاء اختبار (t) يلاحظ أن قيمة الحد الثابت (a) المقدرة وتساوي (2.958) غير معنوية ، وقيمة المعلمة (b) المقدرة وتساوي (1.856) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية

(15%) . وتشير قيمة المعلمة أن انخفاض معدل التضخم بمقدار دينار واحد يترتب عليه انخفاض معدل نمو الدخل بمقدار (1.856) دينار .  
 -من قيمة  $(R^2)$  يلاحظ أن (26.1%) من التغيرات الحاصلة في العامل التابع تعود إلى التغيرات الحاصلة في العامل المستقل . وبالتالي يمكن أن نحكم أن انخفاض معدل التضخم له دور قليل في انخفاض معدل نمو الدخل ، ولكن ومع ذلك يعد هذا مؤشرا على بداية سريان قوانين السوق التلقائية مقارنة بفترة الدراسة الأولى التي كانت تشير إلى عدم وجود علاقة أصلا . أما ما نسبته (73.9%) من التغيرات الحاصلة في العامل التابع فتعود إلى أسباب أخرى تحيط وتؤثر في الاقتصاد الأردني كانت وراء هذا التباطيء وبالأخص ابتداء من العام 1996 ، والتي تتلخص: بتراجع الصادرات وانخفاض القيمة المضافة لقطاعي الصناعات التحويلية والإنشاءات ، وتوجه برامج التصحيح الاقتصادي إلى سياسة تخفيض الاستثمارات الحكومية والتي لها آثار سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وتوجه برامج التصحيح الاقتصادي إلى سياسة تخفيض النفقات الاستهلاكية وبالأخص نفقات دعم المواد الأساسية .

### النتائج والتوصيات

١- يلاحظ بشكل عام أن هناك انخفاضا في معدلات التضخم في متوسط الفترة الثانية عما كان عليه في متوسط الفترة الأولى حيث أصبح (3.37%) بعدما كان (8.23%) . كما أن برامج التصحيح الاقتصادي لم تنجح على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية تكفل توفير فرص عمل كافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الداخلين لسوق العمل سنويا ، حيث ارتفعت معدلات البطالة في متوسط الفترة الثانية عما كان عليه في متوسط الفترة الأولى ، حيث أصبحت (15.41%) بعدما كانت (9.41%) . وبعد تقدير العلاقة بين معدلي التضخم والبطالة للفترة (1980-1990) ، كانت قيمة الميل الحدي للبطالة المقدرة وتساوي (-0.057) غير معنوية ، كما يلاحظ من قيمة معامل التحديد  $(R^2)$  أن (0.0006) من التغيرات الحاصلة في العامل التابع تعود إلى التغيرات الحاصلة في العامل المستقل ، وبالتالي لا توجد علاقة مباشرة ما بين معدلي البطالة والتضخم ، حيث أن كليهما كانا نتيجة لمرحلة الركود التي مر بها الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة ، والتي تعود في معظمها إلى أسباب خارجية فضلا عن الأسباب الداخلية . وعند تقدير نفس العلاقة للفترة (1991-2001) ، كانت قيمة الميل الحدي للبطالة المقدرة تساوي (0.650) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%) . وتشير قيمة المعلمة أن زيادة معدل البطالة بمقدار دينار واحد يترتب عليه انخفاض معدل التضخم بمقدار (0.650) دينار أي بخمسة وستون قرشا . ومن الملاحظ بان قيمتها مرتفعة نسبيا إذ تشكل حوالي ثلثي الدينار ، كما يلاحظ من قيمة  $(R^2)$  أن (30.7%) فقط من التغيرات الحاصلة في العامل التابع تعود إلى التغيرات الحاصلة في العامل المستقل . وبالتالي يمكن أن نحكم أن زيادة معدل البطالة له دور قليل في تخفيض التضخم ، حيث أن هناك متغيرات اقتصادية أخرى داخلية وخارجية تحيط وتؤثر في الاقتصاد الأردني تشكل ما نسبته (69.3%) هي السبب في انخفاض معدلات التضخم ، ولكن ومع ذلك يعد هذا مؤشرا على بداية سريان قوانين السوق التلقائية مقارنة بفترة الدراسة الأولى .

٢- يلاحظ أن هناك انخفاضا في معدلات التضخم في متوسط الفترة الثانية عما كان عليه في متوسط الفترة الأولى ، كما أن برامج التصحيح الاقتصادي لم تنجح في تحقيق معدلات نمو اقتصادي حيث يلاحظ أن هناك تراجعا طفيفا في معدلات نمو الدخل المحلي الإجمالي في متوسط الفترة الثانية عما كان عليه في متوسط الفترة الأولى حيث أصبح (8.21%) بعدما كان





- يمكن تقسيم القروض الخارجية من حيث الجهة المانحة للقروض إلى ثلاثة أنواع وهي :
- القروض الخارجية العامة ، والقروض الخارجية الخاصة ، والقروض التي تقدمها المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .
- المصدر : صباح مجيد العبيدي ، " القروض الخارجية ومشاكل الدول النامية إزائها – الدول العربية حالة دراسية " ، العدد ( ٥١ ) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، أيار ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١-١٩ .
- (٥) أياد محمد احمد ملكاوي ، " آثار السياسة الضريبية على كفاءة النشاط المصرفي الأردني خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٧) " ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .
- (٦) أياد محمد احمد ملكاوي ، نفس المصدر ، ص ٥٤-٥٥ .
- (٧) أياد محمد احمد ملكاوي ، نفس المصدر ، ص ٥٥ .
- (٨) أياد محمد احمد ملكاوي ، نفس المصدر ، ص ٥٥ .
- (٩) سالم توفيق النجفي ، موروثات القرن العشرين مقاربات اقتصادية ، ط ١ ، منشورات بيت الحكمة ، إبداع للتصميم والطباعة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٤٩-٢٥١ .
- (١٠) عدنان ياسين مصطفى ، "الفقر والمشكلات الاجتماعية" ، الفقر والغنى في الوطن العربي ، ط ١ ، منشورات بيت الحكمة ، المطبعة الوطنية ، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية ٢٢-٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٠ لمجموعة من الباحثين ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٣ .
- (١١) صالح خصاونة ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ، منشورات مؤسسة وائل للنسخ السريع ، الجامعة الأردنية ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص ١٠٣ .
- (١٢) عبد الله جميل النصيرات ، "الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١٨١ .
- (١٣) عبد الله جميل النصيرات ، نفس المصدر ، ص ١٨٢ .
- (١٤) عبد الله جميل النصيرات ، نفس المصدر ، ص ١٨٢ .
- (١٥) مطلق علي حمد الزوايدة ، " دور القروض الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة – دراسة ميدانية في محافظات جنوب الأردن " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٣٢ .
- (١٦) عبد الله جميل النصيرات ، "الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن" ، مصدر سابق ، ص ١١٤ .
- (١٧) عبد الله جميل النصيرات ، نفس المصدر ، ص ١٨٣ .
- (١٨) عبد الله جميل النصيرات ، نفس المصدر ، ص ص ١١٢-١١٣ .
- (١٩) نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، ط ١ ، منشورات المؤسسة الثقافية الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٣-١٩ .
- (٢٠) برهان محمد نوري ، آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة العولمة وتحرير التجارة ، بيت الحكمة ، مطبعة اليرموك ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٧ .
- (٢١) سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي و أثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، ط ١ ، منشورات بيت الحكمة ، المطبعة الوطنية للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٠ .

**\*\* التضخم المستورد ، وهو الذي يأتي عن طريق التجارة الخارجية ودرجة قوته أو شدته تعتمد على مدى خضوع البلد باعتماده على التجارة الخارجية ويحصل هذا خصوصا في البلدان النامية**

المصدر : مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ط ٥ ، منشورات الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٦١٨ .

(٢١) برهان محمد نوري ، آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، العولمة وتحريك التجارة ، مصدر سابق ، ص ١٣٨ .

(٢٢) فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، العدد ١٤٧ ، السلسلة الشهرية لعالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، مطابع السياسة ، الكويت ، آذار ١٩٩٠ ، ص ٤٣٩ .

(٢٤) فؤاد مرسي ، نفس المصدر ، ص ص ٤٤٢-٤٤٣ .

**\*\*\* ويمكن تعريف تضخم سحب الطلب بأنه ذلك الوضع الذي تكون فيه كمية كبيرة من النقود تطارد كمية ضئيلة من السلع . والنتيجة المترتبة على هذه الزيادة في الطلب على السلع والخدمات هي اتجاه الأسعار نحو الزيادة . ولما كان سوق العمل في مثل هذه الظروف يميل نحو التوظيف الكامل فإن الزيادة في الطلب سترتب عليها زيادة الأجور أيضا . وقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أول من أشار إلى تضخم الطلب وذلك من خلال مناقشاتهم لنظرية كمية النقود . ونتيجة للافتراضات الكلاسيكية المتعلقة بثبات سرعة التداول الداخلية، وثبات كمية السلع والخدمات المنتجة أي الناتج القومي ، وتحقق التوظيف الكامل . فإن الزيادة في عرض النقد ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة ، وتتحقق هذه الزيادة في المستوى العام للأسعار نتيجة لان الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري وزيادة الطلب الكلي بالتالي .**

المصدر : صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ط ٢ ، منشورات وكالة المطبوعات ، دار غريب للطباعة ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ص ٤٢٦-٤٢٧ .

(٢٥) سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي و أثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، مصدر سابق ، ص ص ١١٠-١١٢ .

(٢٦) بتصرف ، عبد الله جميل النصيرات ، "الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن" ، مصدر سابق ، ص ٩٨ و ص ص ١١٦-١١٨ .

(٢٧) سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي و أثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، مصدر سابق ، ص ص ١١٠-١١٣ .

(٢٨) سالم توفيق النجفي ، نفس المصدر ، ١١٣-١١٤ .

(٢٩) أياد محمد احمد ملكاوي ، "أثار السياسة الضريبية على كفاءة النشاط المصرفي الأردني خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٧)" ، مصدر سابق ، ص ص ٥٥-٥٦ .

(٣٠) عبد الله جميل النصيرات ، "الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن" ، مصدر سابق ، ص ص ١١٦-١١٧ .

(٣١) عبد الله جميل النصيرات ، نفس المصدر ، ص ١١٧ .

(٣٢) رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٤٣ .

(٣٣) منى الطحاوي ، اقتصاديات العمل ، مصدر سابق ، ص ص ٨٩-٩١ .

- (٣٤) جي هولتن ولسون ، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة كامل سلمان العاني ، منشورات دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٧ ، ص ٦٠٥ .
- (٣٥) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي ، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٩٤ ، ص ٣٥٥-٣٥٦ .
- (٣٦) سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي و أثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، مصدر سابق ، ص ٧٦-٧٩ .